

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

الى مساهمي
شركة زجاج مجان ش.م.ع.ع
ص.ب: ١٧
الرمز البريدي: ٣٢٧ ، صحار
سلطنة عمان

تقرير عن تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لشركة زجاج مجان ش.م.ع.ع ("الشركة")، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وقائمة الأرباح أو الخسائر والنخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وأدائها المالي، وتدققاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (ISA)، ويرد تفصيل مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في قسم "مسئوليات مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية" من تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقا لمجلس المعايير الأخلاقية الدولية لقانون المحاسبين لأخلاقيات المحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الإستقلالية الدولية) (قانون IESBA)، وملتزمون أيضا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في سلطنة عمان، وقد أوفينا المسؤوليات الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات، وقانون IESBA، ونحن نعتقد أن أدلة التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا.

مسألة أخرى

تم تدقيق القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ من قبل مدقق حسابات آخر، وقد أبدى رأيا غير متحفظ على تلك القوائم، وأصدر تقريره بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢٢.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي - في تقديرنا المهني - كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل وفي تكوين رأينا بشأنها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

لقد حددنا الأمور الموضحة أدناه على أنها أمور التدقيق الرئيسية ليتم الإفصاح عنها في تقريرنا :

العمر المتوقع للمصنع والآلات	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية
بالرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة، والإيضاح رقم ٥ حول القوائم المالية.	تضمنت إجراءاتنا، من بين أمور أخرى:
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تمتلك الشركة مصنع وآلات تبلغ قيمتها ١,٧٤٢,٥٢٨، وتمثل ١٧٪ من إجمالي الأصول، وقامت الشركة بمراجعة العمر الإنتاجي للمصنع والآلات بناءً على تقرير الخبير الفني المستقل. تعتبر مراجعة الأعمار الإنتاجية من أمور التدقيق الرئيسية حيث أن الأعمار الإنتاجية للمصنع والآلات تستند إلى عدة عوامل، بما في ذلك الحالة المادية، والتقدم التكنولوجي، ومدخلات الإدارة وتقدير الخبراء.	• تقييم كفاءة وموضوعية الخبير الفني المعين من قبل الشركة لتحديد العمر الإنتاجي للمصنع والآلات.
	• تقييم مدى معقولية الافتراضات التي أخذها الخبير الفني بعين الاعتبار.
	• اختبار المعطيات التي تقدمها الشركة للخبير بغرض تحديد العمر الإنتاجي.
	• تقييم ما إذا كان قد تم الاعتراف بتأثير التغيير على الحساب بشكل مناسب في القوائم المالية.
	• تقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية.

معلومات أخرى

الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى، وتشتمل المعلومات الأخرى على تقرير رئيس مجلس الإدارة، وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة، وتقرير حوكمة الشركة، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات بشأنها.

إن رأينا في القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا نعبر عن أي شكل من أشكال التوكيد بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو أنها محرفة بصورة جوهريّة، وإذا استنتجنا بناءً على العمل الذي قمنا به - وجود أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن ذلك. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وقانون الشركات التجارية لسُلطنة عمان لسنة ٢٠١٩م، ومسؤولة أيضاً عن نظم الرقابة الداخلية وفقاً لما تراه الإدارة ضرورياً لتمكين من إعداد قوائم مالية خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والكشف - حسب مقتضى الحال - عن المسائل المتعلقة باستمراريتها، واستخدام مبدأ محاسبة الإستمراية، ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية الشركة أو وقف نشاطاتها أو ليس لديهم بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

مسؤوليات مدققي لحسابات عن تدقيق لقوائم المالية

اهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات والذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول يعتبر مستوى عال من الضمان، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقا لمعايير قيمتها الدولية ستكتشف دائما عن الأخطاء الجوهرية عندما تكون موجودة. من الممكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير قيمتها الدولية، نقوم بممارسة الحكم المهني، ونحافظ على الشكوك المهنية طوال عملية التدقيق. فإننا أيضا:

- نقوم بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، ونقوم بتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا، إن خطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش هو أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير أو الحذف المتعمد ومحاولات التتسويه أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة التي أدلت بها الإدارة.
- الوصول لإستنتاج على مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ أساس الإستمرارية المحاسبي، والإستناد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وما إذا كان عدم اليقين الجوهرية موجود وذا صلة لأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا إستنتجنا أن عدم اليقين الجوهرية موجود، فنحن مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو في حالة إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كاف، يتم تعديل رأينا. إن إستنتاجنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تتوقف الشركة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى القوائم المالية. بما في ذلك الإفصاح. وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في نطاق عملية التدقيق المخطط له، وتوقيت التدقيق، ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية يتم تحديدها خلال تدقيقنا.

كما نقدم للمكلفين بالحوكمة قائمة تفيد بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، ونتواصل معهم في جميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على إستقلائنا، والضمانات ذات الصلة عند الاقتضاء.

من بين الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي كانت ذات أهمية أكبر في تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية، وبالتالي فهي تعتبر أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات الخاص بنا بما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه المسألة، أو عندما نقرر - في حالات نادرة للغاية - أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأن العواقب السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة لمثل هذا التواصل.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأينا أن القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ تتوافق - من جميع النواحي الجوهرية - مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة لقانون الشركات التجارية في سلطنة عمان للعام ٢٠١٩ ، ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال .

نود الإفادة بأن الشركة قد فقدت أكثر من ٥٠٪ من رأس مالها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وبالرجوع إلى المادة ١٤٧ من قانون الشركات التجارية في سلطنة عمان لعام ٢٠١٩ ، على مجلس الإدارة أن يدعو لعقد اجتماع جمعية عمومية غير عادية للشركة لاتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الأسباب التي أدت إلى هذه الخسائر ، وإعادة الشركة إلى وضع الربحية. وبناء على ذلك ، فقد أبلغنا الإدارة بدعوة المساهمين إلى عقد الاجتماع غير العادي للجمعية العمومية في مارس ٢٠٢٣ .

ناصر المغبري

ترخيص رقم ل ١٠٢٤٥٨٧

أبوتام

(محاسبون قانونيون)



٢٠٢٣